

أخبار سورية

النظام السوري يرفض أي مراقبة أممية للاتفاق.. وروسيا تطرحه على مجلس الأمن

لاقروف وتيلرسون يبحثان «خفض التصعيد».. وماتيس يحذر من «شيطان التفاصيل»

رياض سيف: إصلاح الائتلاف السوري أولوية

اسطنبول – الأناضول: قال رئيس الائتلاف السوري المعارض المنتخب حديثاً رياض سيف، إن «إصلاح الائتلاف هي أولوية، إذ من الصعوبة إيجاد جسم مقنع للمعارضة السورية أكثر من الائتلاف الوطني».

وأضاف سيف في حوار أجرته معه الأناضول، أن التطورات على الصعيد الميداني، والتطورات الإقليمية، لم تغير مطالب المعارضة بانتقال سياسي يتضمن رحيل الأسد. ولفت إلى أن خطته القادمة هي أن يقوم الائتلاف بالدور الذي وجد من أجله، وأن جد في 11 نوفمبر 2012، ليكون قيادة للشعب السوري بالمناطق المحررة، ويحشد كل الإمكانيات لإسقاط النظام، ويؤمن الخدمات والاحتياجات للشعب السوري في هذه المناطق.

وأوضح أن «الائتلاف لم يقم بهذا الدور بالشكل الذي أوجد لأجله، لذا نحن في محاولة لإصلاح الائتلاف ووضع كل الأطراف والدول الصديقة والشقيقة والمعنيين، لنقدم خدمات ضرورية وحشد الطاقات، في التعليم والصحة والزراعة والاقتصاد». وذكر أنه بعد تأسيس الائتلاف بخمسة أيام اجتمع أصدقاء الشعب السوري في لندن، وكان هناك تعهد بتكثيف الائتلاف بالدور الذي أسس لأجله. وحول الأليات التي سبقتها في هذا الصدد، قال سيف إن إصلاح الائتلاف يبدأ من الناحية البنوية والعضوية، إذ كانت هناك صعوبة بقبول أعضاء جدد، وإنهاء عضوية من لم يقدم أي شيء للائتلاف، لذلك يجب وضع آلية بعد هذه الانتخابات لإعادة بناء بنية الائتلاف.

وتابع قائلًا إن «النظام الأساسي كان عائقاً في كثير من الأبعاد لتحقيق بعض الإصلاحات، وكذلك توزيع المهام ونظام المحاسبة والمراقبة، ولذلك يجب التأكيد عليه وتحديثه». ولفت إلى أن الجانب الآخر هو العمل في الداخل، فالحكومة (المؤقتة تابعة للائتلاف) أغلب نشاطاتها في الداخل وتطوير العلاقات مع المجالين المحلي والثوري في الداخل.

أول تهجير للمعارضة من دمشق يبدأ من حي برزة



الشرطة والمخابرات إلى الحي لمدة 6 أشهر، بحيث يمكن فيها لمن تبقى في الحي أن يعمد إلى «مصالحة النظام وتسوية وضعه»، أو أن يغادر الحي، إلى الوجهة التي يختارها.

إخراج من تبقى من هذه الدفعة إلى الدفعة القادمة المقرر تهجيرها من الحي الواقع عند الأطراف الشرقية للعاصمة، خلال الأيام المقبلة. وتجري مفاوضات أيضا

عواصم – وكالات: وصلت عمليات التهجير إلى احياء العاصمة السورية دمشق، وبدأت أمس بخروج الدفعة الأولى من المدنيين ومقاتلي المعارضة من حي برزة المحاصر في شرق دمشق.

وقال التلفزيون السوري: إن اربعين حافلة دخلت الحي لتحملهم باتجاه الشمال السوري.

ومن المقرر، وفق التلفزيون، أن «يستكمل خروج باقي المسلحين على مدى خمسة أيام» على أن «تبدأ تسوية اوضاع الراغبين في البقاء في الحي».

ولم يحدد التلفزيون السوري عدد الذين سيتم تهجيرهم أو العدد الإجمالي للراغبين بالخروج من برزة، لكن المرصد السوري لحقوق الإنسان نقل عن ما وصفها بـ «مصادر موثوقة»، أن قافلة المهجرين من حي برزة ضمن أول دفعة من اتفاق التهجير

الأول من نوعه في العاصمة دمشق، انطلقت نحو محافظة إدلب، حاملة على متنها من 1000 - 1100 شخص أكثر من نصفهم من المقاتلين، والبقية من عوائلهم ومن مدنيين

آخرين راغبين في الخروج من الحي.

وأكدت المصادر بحسب المرصد أن عدد الحافلات بلغ نحو 22 حافلة غادرت جميعها

الحي، في حين جرى تأجيل من تقدمت المساعدات الإنسانية للشعب السوري، وتحديد مسار للتوصل إلى تسوية سياسية للنزاع».

من جهتها، أعلنت روسيا أمس، أنها قدمت مشروع قرار حول هذه المناطق، إلى مجلس الأمن الدولي لتعزيز الاتفاق

المبرم بهذا الشأن بين موسكو وطهران وأنقرة. ونقلت الوكالات الروسية عن المتحدث باسم البعثة الروسية في الأمم المتحدة

فيوودور سترجيوفسكي تأكيداً على تقديم مشروع القرار.

المعلم يحذر

من دخول القوات

الأردنية الأراضي

السورية



ورد ماتيس على الإحاح من صحفيين بالسؤال عما إذا كان يعتقد أن مناطق تخفيف التوتر قد تساعد في إنهاء الصراع قائلاً «الشيطان يكمن دائماً في التفاصيل، صحيح؟ لذلك يتعين علينا أن ندرس التفاصيل».

وفي ذات السياق، يلتقي وزير الخارجية الأمريكي ريكس تيلرسون نظيره الروسي سيرغي لافروف غداً في واشنطن لبحث النزاع في أوكرانيا وكيفية إنهاء الحرب في سورية، كما أعلنت وزارة الخارجية الأميركية أمس.

وأوضحت الوزارة في بيان أن لافروف سيصل اليوم إلى واشنطن في زيارة لم يعلن عنها مسبقاً، ليبحث مع تيلرسون «بحث جهود تخفيف التصعيد،

لكنه استدرك بأن مواجهة وجود معارضة وطنية تفكر ببلدها سورية بدلاً من تلقيها تعليمات من مشغليها وحتى بحسن ذلك فلا اعتقد بوجود إمكانية للتقدم.. البديل الذي نسير في نهجه هو المصالحة الوطنية». ورفض متحدث باسم بعوث الأمم المتحدة الخاص إلى سورية ستافان دي ميستورا التعليق على تلك التصريحات. من جهة أخرى، حذر المعلم من دخول قوات أردنية للأراضي السورية دون تسوية مع النظام وقال إن ذلك سيعد عملاً عادياً.

للمم المتحدة ولا لقوات دولة في مراقبة حسن تنفيذ المذكرة» المعنية كافة إلى المساهمة في تنفيذ المذكرة حول إنشاء مناطق وقف التصعيد في سورية. إلى ذلك أكد وزير الخارجية السوري وليد المعلم رفض بلاده أي دور للأمم المتحدة في مراقبة مناطق «تخفيف التصعيد»، التي اقترحتها روسيا في مفاوضات استانا الأخيرة وطرحتها على مجلس الأمن للحصول على ترخيص دولي لها. وقال المعلم في مؤتمر صحافي عقده في دمشق أمس «نحن لا نقبل بدور

وفيما لم يقدم المتحدث تفاصيل إضافية، أفادت وكالة أنترفاكس نقلاً عن مصدر في الأمم المتحدة أن «التصويت على مشروع القرار قد يتم هذا الأسبوع».

ونقلت قناة (روسيا اليوم) عن مصدر في البعثة الروسية بمنظمة الأمم المتحدة قوله إن مشروع القرار يرحب بالمذكرة التي تم توقيعها في العاصمة الكازاخستانية استانا، ويدعو جميع الأطراف إلى الالتزام بنظام وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه في أواخر

وتقديم المساعدات الإنسانية للشعب السوري، وتحديد مسار للتوصل إلى تسوية سياسية للنزاع».

من جهتها، أعلنت روسيا أمس، أنها قدمت مشروع قرار حول هذه المناطق، إلى مجلس الأمن الدولي لتعزيز الاتفاق المبرم بهذا الشأن بين موسكو وطهران وأنقرة. ونقلت الوكالات الروسية عن المتحدث باسم البعثة الروسية في الأمم المتحدة فيوودور سترجيوفسكي تأكيداً على تقديم مشروع القرار.

بين الحريري وميقاتي: «حسابات» سابقة... وانتخابات آتية

عاد الرئيس نجيب ميقاتي إلى الواجهة السياسية من بابين: باب قانون الانتخاب بعدما صار قانون الانتخاب الذي أقرته حكومته، وما بات يسمى بـ«مشروع ميقاتي» هو المخرج المطروح للأزمة والذي تتوافر حوله أكثرية سياسية.

باب السججال الذي انفجر فجأة ولم يأت من فراغ بينه وبين الرئيس سعد الحريري، وأضعا حدا لكل ما كان يقال عن إمكانية تطوير التحالف الانتخابي الموضوعي في طرابلس في الانتخابات البلدية التي تحالف في الانتخابات النيابية الآتية.

الماخذ الأساسي لميقاتي على الحريري هو ادأؤه السياسي الضعيف وتفريطه بدور وصلاحيات رئاسة الحكومة. وتقول أوساطه في هذا الصدد إن الحريري يبدو «غير قادر على اتخاذ أي قرار بلا تادية فروض الطاعة للرئيس القوي». فالحريري يتصرف كما لو أن التيار الوطني الحر والرئيس ميشال عون قدما له هذا الكرسي هبة، وهو مجبر على شكرهما على ذلك لئيل نهار». وتذكر أن ميقاتي أطاح بحكومته في وجه شعار «لا أشرف ولا إشراف»، في مارس 2013، حين كان الانقسام على تعيين هيئة الإشراف على الانتخابات وعلى التمديد للمدير العام لقوى الأمن الداخلي اللواء أشرف ريفي. «فيما يبدو الحريري اليوم وكأنه مستعد لإطاحة كل الثوابت مقابل الرضى العوني والحفاظ على حكومته».

مصادر الرئيس ميقاتي تؤكد أن «الرد على الحريري لا يحمل أي طابع شخصي، بل ينطلق من الحرص على مقام رئاسة مجلس الوزراء، بعد أن تنازل الحريري عن العديد من صلاحياته لمصلحة تفاهمه مع التيار الوطني الحر، في وقت تزي فيه كل المكونات في الطوائف الأخرى يتكفل بعضها مع بعض في سبيل حماية حقوق طوائفها». وتلفت إلى أنها «ليست المرة الأولى التي يحصل فيها انتقاص من صلاحيات رئاسة الحكومة. فمُنذ مدة قال الرئيس عون إنه يدعو إلى جلسة مجلس الوزراء، وهذا مخالف للدستور، لأن رئيس الحكومة هو من يوجه الدعوة». وقيل يومين خرج علينا وزير الإعلام بالوكالة بيار أبو عاصي بشكل مستفز ليقول إن الحريري نوه بخطوة رئيس الجمهورية تسليمه رئاسة الجلسة». الرئيس ميقاتي ساءه أن الحريري بالغ في السرور والابتهاج غير المبررين، بعدما جبر له عون رئاسة جلسة مجلس الوزراء الأخيرة في قصر بعبدا، لإضطراره إلى المغادرة. ويقول ميقاتي: «ليس صحيحاً أنها المرة الأولى التي يبادر فيها رئيس جمهورية إلى التصرف بهذه الطريقة مع رئيس حكومة، إذ سبق أن حصل أمر مشابه في أيام الرئيس إلياس الهراوي الذي كان يترأس في إحدى المرات جلسة مجلس الوزراء في القصر الجمهوري، ثم أراد أن يغادر المجلس فطلب من الرئيس رفيق الحريري أن يتولى رئاسة الجلسة». ولم تحدث يوماً كل هذه الاحتفالية».

ويبدو ميقاتي قلقه من بعض السلوكيات التي توحى بمحاولة العودة إلى ما قبل اتفاق الطائف، مشدداً على أنه يؤيد الوفاق والتفاهم بين الرئيسين عون والحريري، «لكن يجب أن يراعي الجانبان المسائل الدستورية التي لا تحتمل المسامرة». وعن رده على الاتهام الموجه إليه بأنه يتعمد في هذه المرحلة التصويت السياسي على الحريري، لأسباب انتخابية، يقول ميقاتي مبيناً: «أنا في الأساس أنطلق من مواقف من ثوابت دستورية ومبدئية، لكن لو افترضنا أن لدي أيضاً اعتبارات انتخابية، فأين العيب أو الغرابة في ذلك.. ليس أنا شئ شغلني كمشخص يعمل في السياسة؟». ويتابع: «البعوض يتضايق الآن من خلاصاتي الموضوعية، في حين أنهم لم يتركوا اتهاماً إلا ووجهوه إلي عندما كنت رئيساً للحكومة.. ما هذه المفارقة؟».

انطلاق «اللجنة الوزارية» الانتخابية اليوم في سباق مع 15 الجاري

مصادر لـ «الأنباء»: كل الدروب إلى «طاحونة» قانون «الستين»

الدروز

ممتنون لبري

الدروز ممتنون لبري: قال الوزير السابق ونام وهاب بعد لقائه الرئيس نبيه بري في عين التينة: «هذه الزيارة هي لشكر دولة الرئيس بري على موقفه من موضوع مجلس الشيوخ، وكان له وبشكل عام للثلاثي الشيعي موقف تاريخي ومميز من كل الأمور التي تتعلق بالطائفة الدرزية. واعتقد أن هذا الموقف هو دين على كل أبناء الطائفة الدرزية تجاه الرئيس بري وحزب الله. وتمسك الرئيس بري بمجلس الشيوخ كما حصل في بعض النقاشات التي تمت في الطائف بأن يكون هذا المجلس من حصة الطائفة الدرزية، يمكنه أن يحل الكثير من المسائل. كما طرح دولته صلاحيات لهذا المجلس ربما تجعله شريكاً لمجلس النواب في بعض الأمور. وهذا بالنسبة إلينا أمر كبير جداً، وعلينا أن نتعامل معه بمسؤولية».

غير مشجعة مع هذا القانون. وفي رأي الأوساط فإن هذه العقدة تتطلب معالجة سياسية بين حلفاء الصف الواحد، مشيرة إلى أن القوى الخارجية وتحديداً الاتحاد الأوروبي يههما إجراء الانتخابات، ولا يباهون لماهية القانون المعتمد.

ولوحظ أن الرئيس ميشال عون يلتزم الصمت حيال موضوع الانتخابات منذ بضعة أيام، مكتفياً بمراقبة مواقف الكتل والأحزاب، وكل ما صدر عنه بهذا الخصوص أمس وعده هيئة الصليب الأحمر في احتفال إطلاق حملة جمع المال لها في القصر الجمهوري بإعلان شهاد الصليب الأحمر شهداء للوطن بعد الانتخابات المقبلة.



(محمود الطويل)

الرئيس العماد ميشال عون خلال احتفال إطلاق كتابه «ما به أو من»

بواسطة من هذا المازق. وتحدثت مصادر وزارية عن عزم الرئيس سعد الحريري التقدم بمشروع قانون انقاضي اليوم، وردا على الانتقادات التي يوجهها رئيس الحكومة السابق نجيب ميقاتي لطريقة تعامل الرئيس الحريري مع رئيس الجمهورية، ذكرت اوساط الحريري لصحيفة «الديار» ان الحريري لن يواجه الرئيس عون بالنيابة عن احد. وكانت اوساط ميقاتي ذكرت ان الدستور لا يحتمل المسامرة.

هو على مستوى التصويت، فانعقاد الجلسة سيرجح أكثر من طرف، وفي المقدمة كتلة المستقبل وحزب الله، سواء من حيث الحضور أو من حيث التصويت، وإذا استطاع بري تأمين نصاب للجلسة فهل يستطيع توفير الاكثية لإقرار هذا القانون؟ متجاهلاً رفض الرئيس ميشال عون ومعه مجلس الوزراء له، وإذا لم يستطع فما الذي يستطيع ترميم هذا الشرح بينه وبين الرئيس عون؟

ويمن هنا يضغط وسطاء الخير لإقناع بري بتأجيل الجلسة مسبقاً مع السعي في الوقت ذاته إلى توليفة قانون انتخابات يمكن الخروج

بري يرفع السقف

مصرأ على الجلسة

التشريعية



البحريرك الماروني بشارة الراعي العائد من الفاتحان اشر امس الى ان الجميع يمسك قلبه بيده حتى لا تصل الى 20 يونيو ونحن بلا قانون انتخاب، لكنه بدأ وبقا من تفاهم اللبنانيين في ربوع الساعة الاخير.

بيروت - عمر حنجر

الأمور الانتخابية في لبنان هي اعتباراً من اليوم في ملعب اللجنة الوزارية، التي ستجتمع في السراي الكبير بدعوة من الرئيس سعد الحريري سعياً لاستخلاص قانون انتخابات من مجموعة المشاريع والمقترحات المطروحة.

واستقبح رئيس مجلس النواب نبيه بري الاجتماع بدعوة اللجنة إلى إيجاد الحلول المناسبة ولا يستسهلوا مسألة الفراغ التشريعي، لكن لا أحد يتوقع منا الموافقة على قوانين طائفية، رافضاً المساومة على رئاسة مجلس الشيوخ التي يراها للدروز.

لكن رئيس كتلة الوفاء للمقاومة النائب محمد رعد بدأ متفائلاً بقرب الوصول إلى قانون انتخاب على اساس النسبوية المتعددة الدوائر، في وقت تحدثت فيه قناة «المنار» عن خطوة رئاسية لتقايمة، لكن لم يصدر عن الرئيس ميشال عون أو عن اوساط بعيدا أي إشارة إلى ذلك سوى التأكيد على التمسك بالثوابت المعروفة.

البحريرك الماروني بشارة الراعي العائد من الفاتحان اشر امس الى ان الجميع يمسك قلبه بيده حتى لا تصل الى 20 يونيو ونحن بلا قانون انتخاب، لكنه بدأ وبقا من تفاهم اللبنانيين في ربوع الساعة الاخير.